Means and Possibilities of oil sector Privatization

Lecturer : Yahi a Hmoud Hassan
Centre for Arab Gulf Studies /Unversity of Basrah

Abstract

Privatization of oil sector in Iraq is considered one of the important and controversial issues that appeared after the change of the political regime. It was suggested as one of the solutions forthe problems facing oil sector Neverthe less, this way might succeed inanumber of countries where success possibities are available . But in Iraq it is hard to realize it privatization due to the importance of oil industry in Iraq economy .

This study gains its importance from the strategic importance of oil sector in Iragi industry . and the need to improve it through facing the obstacles that hinder its development and drawing policies that help increase oil production for of any negative sequences that might effect state sovereignty . It is hypothesized that the privatization of oil sector with out taking previous appropriate means and procedures might bring it up to risks , and consequently , many negative reflections on oil industry and Iraq economy as awhole , would occure .

The study falls into four sections . The first tackles the importance of oil sector in international market and national economy.while the secorel explains the growth and development of Iragi oil industry . The third section deals with the reasons behind adopting private zation and the fourth section discusses the future of Iraqi oil . The study ends with conclusions and recommendations.

خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات و التحديات

م.يحيى حمود حسن

جامعة البصرة/مديرمركز دراسات الخليج العربي

الملخص

يعد موضوع خصخصة القطاع النفطي في العراق من المواضيع المهمة التي دار الجدل حولها بعد تغيير النظام السياسي و التي طرحت كاحدى الوسائل للتخلص من المشاكل التي يتعرض لها القطاع النفطي ، الا ان هذا الأسلوب قد ينجح في بعض دول العالم لوجود الأرضية التي تساعد على نجاحه لكن من الصعب تحقيقه في العراق نظراً لأهمية الصناعة النفطية و طبيعتها في الاقتصاد العراقي.

وتأتي أهمية البحث من الأهمية الأستراتيجية للقطاع النفطي في الاقتصاد العراقي و الرغبة في تطوير هذا القطاع عن طريق التخلص من العقبات التي تحد من قدرته و وضع السياسات التي تعمل على رفع الطاقة النفطية دون سلبيات تؤثر في مستقبل سيادة الدولة لهذا المورد , وانطلق البحث من فرضيه مفادها ان طرح مشروع خصخصة القطاع النفطي دون اتخاذ اجراءات ووسائل تسبق عملية الخصخصة يعرض القطاع النفطي للخطر و تكون انعكاساته سلبية على هذه الصناعة و على الأقتصاد العراقي ككل.

ولقد قسم البحث على أربعة مباحث تناول الأول القطاع النفطي العراقي في السوق الدولية و الأقتصاد المحلي، اما المبحث الثاني فقد وضح نشوء الصناعة النفطية العراقية و تطورها و اختص الثالث في دوافع خصخصة القطاع النفطي، اما المبحث الرابع فقد أشار الى مستقبل النفط العراقي، واختتم البحث ببعض الأستنتاجات و التوصيات.

خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات و التحديات

م.يحيى حمود حسن
جامعة البصرة / مديرمركز دراسات الخليج العربي

مقدمة :

تشكل الصناعة النفطية العراقية أهمية كبيرة في اقتصاد البلد بوصفها مصدرا أساسيا لنمو الدخل القومي والحصول على العملة الصعبة اللازمة للنهوض بالخطط الإنمائية، إلى حد الذي يرتبط مستقبل البلاد ورفاهيته بشكل كبير بالعوائد النفطية .وتعد القرارات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة النفطية من أهم ما يمكن اتخاذه لأنها تساهم جوهرياً في تشكيل مستقبل البلاد.

لقد عانى القطاع النفطي العراقي من مشاكل عديدة بسبب الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي مما نتج عنه انخفاض الطاقة الإنتاجية وتخلف التكنولوجي وارتفاع تكاليف إعادة تأهيل القطاع النفطي للوفاء بالاحتياجات المحلية والسوق الدولية ، وبما ان الخصخصة احدى وسائل التنمية التي اتبعت في كثير من دول العالم ، فانها تطرح كحل للتخلص من مشاكل القطاع النفطي .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمورد النفط في الاقتصاد العراقي والرغبة في تطوير هذا القطاع عن طريق التخلص من العقبات التي تحد من قدرته وإتخاذ وسائل وسياسات تعمل على رفع الطاقة النفطية دون سلبيات تؤثر في مستقبل سيادة الدولة لهذا المورد.

هدف البحث : يهدف البحث للتعرف على :

١- موقع القطاع النفطي العراقي وأهميته دولياً ومحلياً.

٢- دوافع خصخصة القطاع النفطي ومخاطر هذه السياسة على هذا القطاع .

فرضية البحث

ان طرح مشروع خصخصة القطاع النفطي دون إتخاذ اجراءات ووسائل تسبق عملية الخصخصة يعرض القطاع النفطي للخطر وتكون انعكاساته سلبية على هذه الصناعة وعلى الاقتصاد العراقي ككل.

خطـــة البحث :

يقسم البحث على أربعة مباحث يتناول الأول أهمية القطاع النفطي العراقي فـــي الســـوق الدولية والاقتصاد المحلي ، اما المبحث الثاني فقد وضح نشـــوء الصـــناعة النفطيـــة العراقيـــة وتطورها واختص الثالث في دوافع خصخصة القطاع النفطي اما المبحث الرابع فقد أشار إلـــى مستقبل النفط العراقي .وأختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول :أهمية القطاع النفطي العراقي في السوق الدولية والاقتصاد المحلي

أولا :السوق الدولية

أكدت أحداث سوق النفط الدولية على ان صناعة النفط ليست صناعة محلية تركز اهتماماتها وجهودها وتطلعاتها على السوق المحلية ، بل العكس فهي مرتبطة دوليـــا وذات آفـــاق وإبعـــاد سياسية واقتصادية عالمية ،لذا فان أي تطورات على الساحة الدولية ستؤثر في صـــناعة الـــنفط ومن ثم على اقتصاد الدول النفطية ،وبما ان العراق احد اهم الدول النفطية اذ أكدت الكثير مـــن الدراسات والأبحاث جملة من العوامل تزيد من أهمية نفط العراق وتجعله ذات أهميـــة دوليـــة كبيرة تثير اهتمام العالم فحقائق الاحتياط النفطي المؤكد تشير إلى ان العراق يملك احتياطيـــات كبيرة تقدر بنحو ١١٥ مليار برميل عند نهاية العام ٢٠٠٥ أي بنسبة ١٢% من إجمالي العـــالم و١٤% من إجمالي احتياطي منظمة الأوبك وهـــو ثانـــي اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية (التي تملك ٢٥% من احيتاطي النفط في العالم) وان احتياطي النفط العراقي اخذ بالزيادة على الرغم من زيادة الإنتاج ، فقد ارتفع من حوالي ١٠٠مليار برميل عام١٩٨٩ الـــى ١١٥مليـــار برميل عام ٢٠٠٥ [١] وذلك لان النقص في الاحتياطي الناجم عن زيادة الإنتاج يعوض باكتشاف حقول جديدة تعوض النقص في الاحتياطي ,وهناك احتمالية زيادة احتياطيات العراق اذ نُقب في المناطق الصحراوية الغربية ومناطق أخرى في المناطق الشرقية ومن ثم يمكن للعراق ان يؤدي دوراً رئيساً في سوق النفط العالمية مع وجود عوامل تزيد من أهمية نفط العراق في الاقتصـــاد العالمي أهمها:

١-انخفاض الاحتياطيات النفطية لبعض الدول ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي انخفضـــت احتياطياتها النفطية بالنسبة إلى الاحتياطي العالمي من ٣,٩%عام ١٩٨٥ إلى ٢% عـــام ٢٠٠١ ،وانخفضت احتياطيات بريطانيا من ٥ مليار برميل عام١٩٩٧ إلى ٤,٦ مليار برميل عام٢٠٠٣ (تشكل نسبة ٠,٥%من الاحتياطي العالمي)وانخفضت احتياطيات النرويج مـــن ١٠,٤ مليـــار برميل عام١٩٩٧الى ٩,٥ مليار برميل لعام ٢٠٠١ (بنسبة لا تتعـــدى ٠,٨%مـــن الاحتيـــاطي

العالمي)و انخفض احتياطيات المكسيك من ٤٧,٨مليار برميل عام ١٩٩٧ إلى ٢٦,٩مليار برميل عام٢٠٠١ثم الى ١٥مليار برميل عام٢٠٠٣ [٢] ، ومن جانب أخر تؤكد الدراسات ان بقية احتياطيات العالم من النفط خارج دول الأوبك شبة ثابتة وخلال السنوات ١٩٧٠-١٩٩٨ تراوحت ما بين ٢٠٠-٢٥٠ مليار برميل وانحسرت الزيادة في الاحتياطيات في ستة دول هي العراق والكويت والسعودية والأمارات وفنزويلا وإيران فقد زادت حوالي ٣٠٠ مليار ،كما لا يتوقع اكتشافات جديدة ذات أهمية في مناطق أخرى من العالم غير هذه الدول الستة [٣] ويكاد إنتاج الحقول النفطية التي اكتشفت في السابق مستقرة وهي ألاسكا المكسيك وبحر الشمال وستكون معظم الاستكشافات الجديدة المتوقعة مكلفة وتتركز في المناطق البعيدة والصعبة مثل المياه العميقة ومناطق القطب الشمالي[٤] .وهذا ما يعطي أهمية كبيرة لاحتياطيات العراق الوفيرة التي يمكن استغلالها بالظروف التكنولوجية والاقتصادية المتاحة حالياً .خاصة مع فشل الدول المتقدمة في ايجاد بدائل اخرى للنفط و ايجاد مناطق استراتيجية تنافس النفط الخليجي والعراقي بخاصة.

٢- استمرار انخفاض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام اذ وصل إلى ٧,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥ ثم إلى ٥,٨مليون برميل عام ٢٠٠١ثم الى٥,٧مليون برميل عام ٢٠٠٣[٥] وهو أدنى مستوى منذ أكثر من ربع قرن بسبب انتهاء العمر الطبيعي للآبار وهذا يعد مؤشر مهم بالنسبة لأميركا لانها اكبر مستهلك للنفط بالعالم مع زيادة استهلاكها واستمرار تدني احتياطياتها .وانخفاض إنتاج المملكة المتحدة من ٢,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٧ إلى ٢,٢مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠١ثم إلى ٢ مليون برميل عام ٢٠٠٣،ويأتي هذا الانخفاض مع زيادة الطلب على النفط في هذه الدول .

٣- الانخفاض النسبي لأسعار النفط الخام مقارنة بالتكاليف المرتفعة لإنتاج بدائل النفط فضلاً عن انخفاض تكاليف إنتاج النفط العراقي (والخليجي بصورة عامة) قياساً مع بقية أنحاء العالم اذ لا تتجاوز كلفة استخراج النفط العراقي (٢) دولار للبرميل في حين تبلغ في مناطق أخرى ١٢دولار.

٤- ارتفاع معدل نضوب النفط العراقي الذي يقدر ب ١٤٦عاماً وهي أعلى نسبة في العالم في حين ان متوسط معدلات نضوب النفط في العالم تقدر ب١٨ عام وتقدر في الكويت ب١٢٦ عام وفي السعودية بـ٨٦عاما وفي ايران ٦٨عاما [٦] وهو مؤشر على الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي عالمياً .

٥- تشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل ٢,١% سنوياً في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٢٠ وخاصة في الدول الصناعية التي تعد المستهلك الرئيسي للنفط في العالم بنسبة ٥٧% من مجموع استهلاك العالم عام٢٠٠٥[٧]، وتشير التوقعات إلى ان النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وبنسبة لا تقل عن٤٠% من مجموع استهلاك العالم حتى منتصف القرن الحالي، لذا يتوقع ان يرتفع الطلب من ٧٦,٢ مليون برميلا يومياً عام ٢٠٠٤ الى ٩٤,٢ مليون برميلا يومياً عام٢٠١٠ ثم الى ١١١مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠[٨] ، اما مصادر الطاقة الأخرى فلا يتوقع لها ان تحل محل النفط وحتى لو جاء الوقت الذي تحل فيه هذه المصادر في توليد الطاقة فسوف تعجز في ان تحل محل النفط بوصفها مادة أولية تستخدم لإنتاج العديد من الضروريات التي لها علاقة بتطور الحياة وتقدمها لذا فان اهتمام العالم سيتجه في القرن الحالي إلى دول الخليج العربي وخاصة العراق لتلبية الطلب المستقبلي على النفط ويمكن للعراق من خلال العوامل السابقة (عند ما يكون مالكاً لسيادته وقراره السياسي) ان يؤدي دوراً مهماً في مستقبل سوق النفط العالمية.

٦- تزايد أهمية النفط في الاقتصاد العالمي فالسيطرة الأمريكية على منابع النفط في العراق لا تنفصل عن توجهات اقتصاد القرن الحادي والعشرين الهادفة إلى ادارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية ،والعودة الى سياسة الهيمنة النفطية المباشرة سمة من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة تطبيقه على الدول النامية تحت هيمنتها بعيداً عن مصالح الدول المنتجة لهذا المورد [٩]فالنفط يمثل العنصر الأساسي للطاقة التي تدير عجلة الصناعية العالمية ومن ثم فان الهيمنة النفطية هي الغاية التي تتطلع الدول الغربية الى تحقيقها خصوصاً في ظل تنامي الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا المورد في المستقبل [١٠] الولايات المتحدة الأمريكية ترى ان النفط يعد المصدر الأساسي الذي يمكنها من الوصول الى الموقع القيادة العالمي لذلك تسعى بكل جهدها لكي تجعل هذا القرن قرناً أمريكيا صرفاً ومن هنا يظهر أهمية سيطرتها المطلقة على نفط العراق ،اذ تسعى الولايات الأمريكية الى استخدام هيمنتها وسيطرتها على النفط العراقي لتقوية موقفها التنافسي مع القوى الاقتصادية الرأسمالية وأهمها الاتحاد الأوروبي واليابان وفي تحديد زعامة العالم الذي سيكون غير مقتصر على القدرات السياسية والعسكرية بل تكون الأولوية للقدرات الاقتصادية [١١] .

٧- الانتعاش الاقتصادي العالمي من العوامل التي تزيد من الطلب على النفط هو ظهور دلائل إستمرارالانتعاش الاقتصادي في دول منظومة الرأسمالية وخاصة دول الاتحاد الأوروبي كذلك بداية انتعاش الطلب في الدول المتحولة بسبب الاستقرار الاقتصادي وكذلك توقع ارتفاع الطلب

في الدول النامية من ٢٨,٧ مليون برميلا يومياً عام ٢٠٠٢ إلى ٥١,٨ مليون برميلا يومياً عام ٢٠١٠ بحيث تتجاوز الدول الصناعية في استهلاكها وذلك بسبب التطور الاقتصادي الذي تشهده، ونمو سكانها المرتفع ،ونقص مصادر الطاقة، وخروج دول جنوب آسيا من أزمتها الاقتصادية، اذ تشير التوقعات إلى ان الصين سوف تتصدر قائمة المستوردين للنفط الخام وخصوصا من منطقة الخليج العربي مما يؤدي الى زيادة استهلاك النفط في هذه الدول [١٢].

من خلال ما تقدم يمكن القول ان العراق سيكون محط أنظار الجميع وسيجعله الاحتياطي النفطي الكبير الذي بحوزته منطقة تصدير رئيسية في العالم ومن المحتمل ان يكون أخر برميل للنفط على مستوى العالم متدفق من العراق فضلا عن انخفاض تكلفة استخراجه وكذلك قرب منابع النفط من سطح الأرض والمؤانى ، ومن الممكن ان يمتد العمر الزمني لتدفق النفط لأكثر من ١٤٦عاما، كذلك تراجع القدرة الإنتاجية واستنفاذ الاحتياطي في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط مقابل تزايد الاعتماد الحالي والمستقبلي على النفط الخليجي والعراقي وهذا ما يفسر اهتمام الغرب بالمنطقة .

ثانياً :الاقتصاد الوطني

ان أداء الاقتصاد العراقي يعتمد إلى حد كبير على مورد اقتصادي رئيسي هو النفط ، ويمكن معرفة ذلك من ملاحظة أهمية العائدات النفطية في النشاط الاقتصادي و من خلال معرفة النسبة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي وأجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي اذ شكلت العائدات النفطية أهمية كبيرة منذ خمسينيات القرن الماضي وبالتحديد منذ عام ١٩٥٢ حيث بدأت عوائد صادرات النفط تشكل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي فقد بلغت قيمتها ٧٩,٦ مليون دينار تمثل حوالي ٨١% من إجمالي قيمة الصادرات و٧٨% من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت هذه العائدات بالتزايد حتى بلغت ١٨٥,٥ مليون دينار في عام ١٩٥٨ تمثل حوالي ٩٣% من إجمالي قيمة الصادرات و٧٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي[١٣] واستمرت عوائد الصادرات النفطية قي الاقتصاد العراقي خاصة بعد تعديل أسعار النفط وقرار تأميم النفط في بداية السبعينيات مما زاد من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت الإيرادات النفطية نحو ٢١٤ مليون دينارا (٥٢١مليون دولار)في مطلع عقد السبعينات واتجهت نحو التزايد لتبغ ١,٧ مليار دينارا (٢١٢٩١ مليون دولار)في نهاية عقد السبعينيات .

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ان قيمة صادرات النفط قد أسهمت بنسبة تجاوزت ٩٠% من إجمالي الصادرات في معظم العقود الماضية وحوالي ٧١,١% -٤٠%من الناتج المحلي في خلال المدة ١٩٧٠ -١٩٩٠ [١٤] لا أنها انخفضت في بداية عقد التسعينيات بسبب قرار وقف

تصدير النفط العراقي وفي عام ١٩٩٦بدأت ترتفع في إجمالي الناتج المحلي بعد مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة وقد بلغت عام ٢٠٠٠ حوالي ٢١%من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ويمكن ملاحظة تطور إيرادات النفط العراقية من خلال بيانات جدول (١)

الجدول رقم (١)

عوائد صادرات النفط العراقي (مليون دولار)

السنة	العوائد	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٥	١٠,٦٨	%٤٠
١٩٩٠	٩,٤٦	%٥١
١٩٩١	٣٨٠	%٤,٨
١٩٩٢	٣٢٥	%٢
١٩٩٣	٣٦٥	%٢
١٩٩٤	٣٦٥	١,٥%
١٩٩٥	٣٧٠	%١,٤
١٩٩٦	٦٨٠	%٤,١
١٩٩٧	٤,٥٩	%٥,٨
١٩٩٨	٦,٧٩	%٨,٥
١٩٩٩	١٢,١٠	%١٤,٧
٢٠٠٠	١٨,١٥	%٢١
٢٠٠١	١٤,٨٠	%١٨
٢٠٠٢	٢٠	%٤٢
٢٠٠٣	١٨	%٣٧

المصدر :

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ .

٢- سمير صارم ،انه النفط يا (..)، دار الفكر ، الطبعة الأولى ،دمشق ،٢٠٠٣ ،ص٥٣ .

ومن ثم يمكن تحديد أهمية القطاع النفطي بالنسبة للاقتصاد العراقي من خلال النقاط آلاتية:

١-الأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع في تركيب الناتج المحلي والنسبة من إجمالي الصادرات التي تشكل نحو ٩٠% من اجمالي الصادرات .

٢-الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الحصول على العملات الأجنبية وفي تمويل الاستيراد و الدور الكبير لهذا القطاع في تمويل الميزانية الاعتيادية وفي تمويل الخطط الإنمائية .ومن ثم تعد

العوائد النفطية من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق وتتحدد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بحجم هذه العوائد ،لذا فهناك علاقة طردية بين التقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي وحجم الصادرا ت ،ويتضح من هذه الحقائق ان الدولة خلال أكثر من أربعين عاماً كانت قد اختارت الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وان مثل هذه السياسة أدت إلى:

أ-١ – ان الاعتماد على القطاع النفطي بوصفه أساسا للتنمية السريعة في العراق حملت بطياتها مخاطر تحديد مديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقيد خيارات العراق الاستراتيجية بالعديد من المتغيرات والسياسات ومن ثم تزايدت معها خيارات التصرف التحكمي بالموارد على الصعيد الكلي وتوزيع عوائدها على الصعيد الجزئي ، الامر الذي أدى إلى تشوهات واسعة في بنية الاقتصاد العراقي وتركيبة القطاعي وأعاقة تنفيذ أهداف الدولة النهائية باعتمادها الكبير على قطاع منفرد يقع في النهاية خارج سيطرة الدولة (تبعاً لسعر النفط الخام وكمية الإنتاج في السوق الدولية) و تكثيف الأبعاد السلبية للاقتصاد العراقي تجاه الصدمات الخارجية المتأتية من التغيرات السعرية في السوق النفطية الخارجية ومن ثم إيرادات النفط مما انعكس سلبياً على الاقتصاد العراقي منذ بداية الثمانينيات اذ بلغت هذه الإيرادات نحو ٢٦مليار دولارا في مطلع عقد الثمانينيات انخفضت بنسبة ٥٢%و٧٣%في منتصف العقد المذكور وبداية عقد التسعينيات على التوالي مما اضعف القدرة الإنمائية للاقتصاد العراقي نتيجة للاعباء الاقتصادية التي واجهه[١٥] وازداد تدهور الآمر في عقد التسعينيات بسبب توقف تصدير النفط الخام بعد فرض الحصار الاقتصادي وارتفاع الأنفاق العام لتيسير النشاط الاقتصادي بعد الحرب والوفاء بالمتطلبات الاجتماعية .

ب-٢- أدى الاعتماد المتزايد على إيرادات النفط إلى تجاهل القطاع الخاص والى الإحساس بعدم الحاجة الى دورة ومدخراته في دعم وتمويل عملية التنمية [١٦]. واختلال هيكل الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي فقد ارتبط دور الدولة بهذا القطاع ففي عقد السبعينيات ونتيجة لارتفاع أسعار النفط سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي وخلال عقد الثمانينيات ادى انخفاض اسعار النفط وتوقف منافذ تصديره بسبب الحرب العراقية الإيرانية الى انخفاض دور الدولة وزيادة دور النشاط الخاص في الحياة الاقتصادية وفي عقد التسعينيات ادى الحصار وظروف حرب الخليج الثانية وانخفاض اسعار النفط من ٤٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ الى ٢٠دولار للبرميل عام ٢٠٠٠ الى قلة الاستيراد وتباطؤ في المشاريع الإنمائية التي كان العراق يتبعها وانخفاض جميع الخدمات التي تقدم للمواطن لرفع المستوى ألمعاشي اذ لم تستطع الدولة

ان تتحمل الأعباء المتزايدة في ضوء قلة الايرادات مما شجع على دخول القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية .

المبحث الثاني : واقع الصناعة النفط في العراقية

كان العراق من ابرز الدول التي سعت إلى بناء صناعة وطنية خاصة بعد أنشاء منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ ففي عام ١٩٦١ سنت الحكومة قانون رقم ٨٠ إذ تمكنت عبر هذا القانون من احكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً اذ حددت الحكومة بهذا القانون مساحة امتياز الشركات بتلك المناطق المنتجة فقط او ما يعادل النصف بالمئه من مساحة العراق [١٧]، وتأتي اهمية هذا القانون من انه الخطوة الاولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة النفطية العراقية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة و الاستغلال الاجنبي واستخدامها لصالح الشعب' ويعد عام ١٩٦٤ عاماً مهماً في تكوين الصناعة الوطنية اذ أُسست شركة النفط الوطنية INOC (انواك) (التي كانت تعرف سابقاً بشركة النفط التركية) بموجب القانون رقم (١١) لتنفيذ الاهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية بعدها خصصت لها كافة المساحات التي سحبت من الشركات الامتيازية ، إذ أعطى هذا القانون للشركة العمل داخل العراق وخارجة في الصناعة النفطية لجميع مراحلها بما في ذلك اعمال الاستكشاف للنفط والموارد الهيدروكاربونية وأعمال الحفر والإنتاج والنقل [١٨] وعلى الرغم من إخفاق الشركة في السنوات الأولى من عمرها في تطوير الاحتياطي النفطي نتيجة لافتقارها للصلاحيات القانونية المناسبة ومحدودية مواردها المالية والعزلة التي فرضتها الشركات الأجنبية ومحاولات عدة لتجميد الصناعة النفطية العراقية والالتفاف عليها من الشركات الأجنبية الاحتكارية ، لانها تمكنت من القيام ببناء وتدريب الكوادر وإنجاز الدراسات والخطط المستقبلية [١٩]، بعد ذلك أصدرت الحكومة قوانين لتطوير الصناعة الوطنية في العراق هي :

١-قانون الشركة رقم (٩٧)لسنة ١٩٦٧ .

٢-قانون رقم (١٣٢)لسنة ١٩٦٧ .

وقد منحت الحكومة بموجب هذين القانونين للشركة صلاحيات واسعة لاستغلال وتطوير الاحتياطيات النفطية وحصرها بالشركة وحدها وحق استثمار جميع المناطق المحررة من عقود الامتياز في العراق .

٣-قانون رقم (١٠١)خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ وتعديلات اللاحقة الذي نظم وزارة النفط وشرع انسجاما مع الهيكل التنظيمي الجديد للدولة والقطاع العام المتمثل بسيطرة الدولة على كل

المشاريع في البلد و خاصة النفطية ،حيث ارتبطت بموجب هذا القانون شركة النفط العراقية بوزارة النفط وأصبحت المنشاة التابعة لشركة للنفط الوطنية العراقية هي [٢٠]:

١- المؤسسة العامة لنفط الجنوب /البصرة

٢- المؤسسة العامة لنفط الشمال/التأميم

٣- المؤسسة العامة لنفط الوسط/بغداد

٤- المؤسسة العامة لناقلات النفط العراقية / البصرة

٥- المؤسسة العامة لاستكشاف النفط والغاز / بغداد

وبموجب هذا القانون وتعديلاته أصبحت شركة النفط الوطنية العراقية الجهة المختصة في القطر و المسؤوله عن عمليات التحري و الاستكشاف واستخراج ومعالجة وخزن النفط والغاز ونقلهما بالأنابيب والناقلات بعدها وقعت أول عقد خدمة بينها و بين شركة(إيراب الفرنسية) بمشاركة يابانية ومن ثم استغلال أبار في جنوب الرميلة بمنشات سوفيتية وتوقيع عقد مع شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط الوطنية . ان هذه الأعمال تعد خطوة مهمة للاستثمار المباشر لشركة النفط العراقية في استغلال احتياطياتها النفطية وخرق احتكار الشركات العالمية مما عزز ثقة العراقين بإمكانياتهم وجعلهم اكثر استعدادا للعمل والمواجهة ،لقد ازدادت مهام شركة النفط العراقية بعد التأميم في الاول من حزيران عام ١٩٧٢ عندما تسلمت اعمال ونشاطات الشركات العاملة في العراق وتمكنت من إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون رقم (٨٠) عام ١٩٦١[٢١]استمرت شركة النفط الوطنية طوال عقد السبعينيات والثمانييات والى الوقت الحاضر في ادارة وتشغيل الصناعة النفطية العراقية ، ويمكن توضيح اهمية تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية على الاقتصاد العراقي:

١- حققت شركة النفط الوطنية نجاحات عديدة في مجالات متنوعة من الصناعة النفطية العراقية وتمكنت من استغلال الثروة الوطنية للبلاد بإنتاج النفط وتسويقه وطنياً وإحراز نجاحات واسعة لتطوير البنى الضرورية لبناء صناعة نفطية متطورة شملت تدريب الكوارد المختصة وإقامة أنابيب نقل النفط وتوسيع شبكة المصافي وبناء منشات للتصدير ومحطات التحميل إضافة الى شبكة تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً فضلاً عن نشاطات الاستكشافات ومركز معالجة المعلومات الزلزالية والحفر وتطوير الحقول والانتاج ومشاريع ادامة الانتاج ومشاريع استثمار الغاز المصاحب[٢٢] .

٢- تطوير قطاع نفطي وطني واستخدام الثروة النفطية دعامة اساسية للاقتصاد الوطني وعليه أصبحت شركة النفط الوطنية الجهاز المسؤول عن تنفيذ ذلك الجزء من السياسة النفطية الذي

استهدف خلق وتطوير صناعة وطنية متكاملة الأمر الذي أصبح يشكل الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.

الا ان شركة النفط الوطنية العراقية لم تستطع تطوير الصناعة النفطية الوطنية بكافة ابعادها واحداث تطور تكنولوجي في جميع مراحل الصناعة النفطية مما جعلها بحاجة مستمرة للشركات الاجنبية لتطوير ورفع مستوىانتاجية الصناعة النفطية العراقية وكفاءتها .

المبحث الثالث: ممكنات خصخصة القطاع النفطي في العراق

أولا: الخصخصة في العراق مفهومها وأهدافها:

يقصد بالخصخصة نقل ملكية أو إدارة عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص سواء كانت مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات وطنية أو أجنبية بالاعتماد على تحرير قوى السوق وتقليص العوائق التي تحد من نمو القطاع الخاص[٣٣] وهي بذلك ليست مجرد نقل الملكية بل إعادة تخصيص الموارد والأنشطة وتغيير في المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص وإعادة هيكلة التنظيمات المؤسساتية والتشريعات الاقتصادية في الدولة، كذلك تغير في التداخل الخارجي حيث غالباً ما ترتبط التحول الى القطاع الخاص وخاصة في الدول النامية بالتمويل الخارجي والاستثمار الاجنبي الخاص[٣٤].

شهدت سياسة الخصخصة منذ أواخر السبعينيات انتشاراً عالمياً واسعاً فبدأ في المملكة المتحدة ثم في الولايات المتحدة الامريكية ثم انتشرت بعد ذلك في كثير من دول العالم المتقدمة و نامية بوصفها سياسية اقتصادية وبرنامج تنموي ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي تبنتها منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما اعطى دفعة قوية لهذه السياسة.

كانت هنالك محاولة بسيطة لتطبيق هذه السياسة في العراق في بداية الثمانينيات فبعد ان برزت المشاكل الاقتصادية نتيجة الحرب العراقية الايرانية وتقيد منافذ تصدير النفط وانكماش الطلب العالمي عليه وتفاقم الصعوبات المالية على الدولة. فاتجهت منذ عام ١٩٨٣ الى تحفيز النمو الاقتصادي بالقطاع الخاص من خلال تخفيض القيود عليه واعفائه من الضرائب والسماح له بدخول انشطة جديدة، وتوسعت في عام ١٩٨٧ في بعض اجراءات الخصخصة كبيع وحدات القطاع العام واجازة المصارف الاهلية وتشريع قانون سوق بغداد للاوراق المالية ودعمها بسياسات جديدة كالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد بدون تحويل خارجي واطلاق حرية الاسعارلمنتجاته[٣٥] وفي عقد التسعينيات وخلال سنوات الحصار الاقتصادي وتوقف تصدير

النفط الخام وتقليل دور الدولة في التجارة الخارجية مما دفع بالدولة الى اعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر نسبياً في الحياة الاقتصادية.

وبعد سقوط نظام الحكم في العراق ساد اعتقاد مفاده بأن الخصخصة هي الوسيلة الملائمة لتخليص العراق من مشاكله التنموية والاقتصادية وفعلاً بدأت محاولة تخصيص بعض القطاعات العامة الى القطاع الخاص في قطاعات حيوية كالنقل والاتصالات وشركات الاسمنت والاسمدة والفوسفات والكبريت والادوية وصناعة اطارات السيارات وغيرها من المشاريع واستثنى من ذلك قطاعات النفط والكهرباء والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين المملوكة للدولة وذلك بشكل مؤقت إذ ستخصخص في المرحلة اللاحقة.

اما اهداف الخصخصة فهي[٢٦] :

١-العمل على تخفيف التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية مما يخفف العبء المالي والاداري على الدولة.

٢-تحسين كفاءة المشروع لان القطاع الخاص كفاءة من القطاع العام وأقدر على جميع موارده وتقليل الخسارة والاستغلال الامثل للموارد استناداً الى مبدأ المخاطرة والعائد وعامل المنافسة بين الشركات .

٣-أشراك القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية الموطنين لاصول الانتاج في المجتمع ويؤدي الى اقامة اقتصاد اساسة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فتحقق بذلك مسؤولية المالك المباشر في الرقابة والمتابعة مما يؤدي الى تعظيم العائد.

٤-تجميع الاستثمار الخاص الاجنبي والمحلي وجذب المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال العربية والاجنبية من الخارج للاستثمار[٢٧].

ثانياً: ممكنات خصخصة قطاع النفط

تواجه الصناعة النفطية العراقية مجموعة من السلبيات والعراقيل يمكن ان تكون دوافع واسباب لخصخصة قطاع النفط ويمكن تركيزها بما يأتي:

١- انخفاض انتاجية الابار مهما كانت الطاقات الانتاجية النفطية كبيرة فأنها تخضع للقانون الاساسي في تراجع إنتاجية الحقول اذ تبين دراسة نشرتها مجلة Review Petroleum ان انتاجية الابار قد انخفضت في العراق بنسبة ١٠% خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٩٨، فقد كان الانتاج في فترة الحرب الايرانية يعمل بأقصى الطاقات الممكن تصدرها لتغذية المجهود الحربي دون الالتفات الى ما يسببه ذلك من ضرر للحقول النفطية ومنشآتها وحملت الحرب على تدمير منشآت كثيرة كلياً أو جزئياً وعليه يتطلب اعادة المحافظة على الطاقة الانتاجية وإصلاح

الاضرار المتراكمة منذ عام ١٩٨٠ وضرورة التحديث لتتماشي الصناعة النفطية في العراق مع متطلبات القرن الواحد والعشرين.

ويتطلب الانفاق على النفط لعام ٢٠٠٥ اربعة او خمسة أضعاف ما انفقه عام ١٩٧٤ على المشاريع النفطية للمحافظة على الطاقه الانتاجية نفسها [٢٨]، وبالطبع فان العراق لا يرغب بتراجع أهميته الدولية من خلال زيادة الانتاج في دول الاخرى ،لذا فهناك ضروره لتطوير انتاج النفط العراقي بالاعتماد على الاقطاع الخاص المحلي والاجنبي واستدعاء الشركات العالمية لتطوير حقوله واستخدام تقنيات حديثة لزيادة الانتاج ، وهذا الامر من الممكن تحقيقه في ظل المزايا التي يتمتع بها النفط العراقي إذ كلف الانتاج المنخفظة والارباح العالية مما يمكن الصناعة النفطية من مقايظة هذه الميزات بالتقنيات الانتاجية للشركات الاجنبية المستثمرة، اذ ان قدوم هذه الشركات هو في صالح الصناعة النفطية العراقية وذلك لعدم وجود منافس آخر من قبل القطاع الخاص المحلي ولذلك فأن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في هذا القطاع سوف لا تسبب ضرراً للقطاع الخاص العراقي وذلك لعدم قدرته للاستثمار في المشاريع النفطية اصلاً.

٢- انخفاض القدرة التصديرية:

ادى اندلاع الحروب المتتالية والحصار الى تخريب منافذ التصدير العراقية بالجنوب عبر الاراضي السعودية الى ميناء البحر الاحمر وخط الشمال عبر تركيا وأُغلق انبوب التصدير عبر الاراضي السورية، ولم يكن النقل البحري أحسن حالاً من النقل البري فقد تعرضت أساطيل النقل البحري في الخليج العربي الى اضرار وبشكل عام تعرضت هذه الخطوط في فترات الحروب والحصار الاقتصادي وعمليات التخريب الى تلف وتدمير مما قلل عملها وكفاءتها ومن ثم تراجع القدرة التصديرية للنفط العراقي، ولذلك لابد من تطوير خطوط وانابيب النفط العراقية لتصديره الى الخارج لتلبيةاحتياجات سوق النفط الدولية.

٣ - انخفاض وتقادم مستوى التطور التكنولوجي

بعدالقيام بعمليات التأميم سيطرت الحكومة العراقية على ثروتها النفطية وحلت محل الشركات الاحتكارية في التحكم بانتاج النفط الخام وتسويقه وتكريره في الوقت نفسه ، ظهرت الى الوجود المشاكل التكنولوجية وبدأ التفكير في هذا الموضوع بكل جديه، ومن اجل تقوية القدرة الذاتية التكنولوجية في قطاع النفط قامت بانشاء شركة النفط الوطنية لتكون اساسا للصناعة النفطية الوطنية الا ان هذه الشركة لم تطور قدرتها التكنولوجية عدا مجالات[٢٩] محددة ومن ثم لم تستطع تطوير الصناعة النفطية العراقية بكل مراحلها.

وفي العقدين الاخيرين من القرن الماضي عملت احداث حرب الخليج الاولى والثانية والحصار الاقتصادي الى توقف عجلة النمو التكنولوجي في العراق وازدادت الحالة في الحرب الاخيرة، مما ادى الى تخلف واسع في القطاع النفطي العراقي ونقص واضح في المعدات والالات اللازمة لزيادة انتاج النفط، وأدت عمليات التحوير وهجرة الكفاءات العراقية دوراً في خفض مستوى التطور التكنولوجي في القطاع النفطي في وقت حصل تطور وزيادة في الطاقة الانتاجية لدى البلدان المجاورة وتوسيع في اسواقها وتطور قطاعات التكرير والبتروكيمياويات.

وبما ان زيادة انتاج النفط تتطلب استخدام تكنولوجيا الانتاج الحديثة المتوفرة عادة لدى شركات النفط الكبرى، لان هذه الشركات تكون قادرة على القيام بالاعمال التقنية بكل مهارة فهي متخصصة وذات تجربة علمية وعملية وعلى مستوى مرموق، اما الصناعة النفطية العراقية فرغم انها قطعت شوطاً طويلاً في عمليات التصنيع واستطاعت استنباط انماط جديدة من التكنولوجيا والخبرة الفنية، الا انها لم تستطع توفير الكوادر الفنية الكافية لملاحقة حدث المنجزات التكنولوجيا المتطورة في الصناعة النفطية العالمية وتطوير قطاع النفط العراقي بكل ابعاده.

اما ما يتعلق بالمنشآت الخدمية فمعظم مفرداتها قديمة ومستهلكه وغالباً متخلفة فنياً وحرمت من الصيانة والتحديث منذ الثمانيات وتتطلب استثمارات كبيرة جداً ليس فقط لصيانتها وتحديثها وانما لانشاء بدائل لمعظمها وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتوسيع خدماتها لتغطي العراق بشمول وكفاءة كذلك تعاني حقول النفط ومكانتها ومنشأتها من سوء صيانة وادامة(٣٠).

ان التبعية التكنولوجية من أهم اشكال التبعية فحتى في حال توافر رأس المال المحلي للاستثمارات وعدم الاحتياج الى الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص او القروض او المساعدات من الدول الراسمالية المتقدمة يستمر الاعتماد على الدول الراسمالية المتقدمة في الحصول على ادوات الانتاج الضرورية لعمليات التصنيع والتطوير(٣١).

فالتكنولوجيا الحديثة قد غدت سلعة رائجة تمسك بزمامها الشركات العملاقة الدولية، فقد نتج عن تدويل الانتاج والدور البارز والمتزايد الذي تؤديه الشركات الدولية العملاقة في مجال البحث والتطوير فقد تحولت التكنولوجيا الحديثة في معظم فروع النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعة النفطية الى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الاحتكاري. إذ تستأثر مجموعة محدودة من الشركات الدولية العملاقة بحق لاتجازة في التكنولوجيا الحديثة وتقوم بفرض شروطها التعسفية على البلدان النامية (٣٢) التي تجد نفسها مضطرة لاستيراد هذه التكنولوجيا بهدف تطوير قدرتها الانتاجية إذ يوجد لدى شركات النفط العالمية الموارد المالية والخبرة

اللازمة لاجراء البحوث العلمية والتكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها عملياً في مجال الصناعة النفطية.وتقوم شركات النفط الاجنبية عادة بتوفير عناصر التكنولوجيا الحديثة للبدان النامية من خلال طرق وسبل متعددة تتمثل بما يأتي(٣٣):

أ - **الاستثمار الاجنبي المباشرمن خلال اقامة فروع مملوك لها بالكامل في البلد المضيف.**

ب- الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام او الخاص.

ج- التعاقد على اداء الخدمات الادارية او التسويقية اللازمة او التعهد.

د- التعهد بانشاء مصنع كامل وتسليم مفتاحه جاهز للتشغيل.

تفضل شركات النفط العالمية في حالة التكنولوجيا المعقدة والمنتجات غير التقليدية ان تحافظ على الاسرار التكنولوجية من خلال اقامة فرع مملوك لها بالكامل او عقود (تسليم المفتاح) للمشروع Turn – Key Projects إذ تتولى جهة الخبرة الاجنبية تجهيز المشروع من كافة النواحي (التصميمات، والتركيبات والتجهيزات وغيرها) مما يساعد على تعميق التبعة التكنولوجية الخارجية للبلدان النامية.

ومن ثم سيكون التخلف التكنولوجي احد اهم الاسباب التي سوف تدفع بخصخصة القطاع النفطي العراقي وذلك للاستفادة من القطاع الخاص الاجنبي والسماح لشركات النفط العالمية بالمشاركة لتطوير الصناعة النفطية العراقية .

٤- ضخامة تمويل الاستثمارات النفطية

يطمح العراق لرفع طاقته الانتاجية ويخطط ان يصل بالانتاج اليومي الى ٣ ملايين برميل يومياً الا ان هذا الهدف الطموح يصطدم بنقص قطع الغيار وتقادم الالات المستخدمة في قطاع النفط مما يتطلب استثمارات ضخمة لاعادة تأهيل قطاعه النفطي ورفع طاقته الانتاجية من ٢ مليون برميل يومياً عام٢٠٠٦ الى٣-٤ مليون برميل يومياً في المستقبل ومن ثم فأن زيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي تتطلب استثمارات ضخمة لرفع مستوى انتاجيته واضافة طاقة جديدة قدرت بـــ(٢٠) مليار دولارا لانشاء البنى التحتية واحتياجات ومتطلبات واسعة لانشاء منافذ تسويقية اكثر سعة ومد الانابيب النفطية وتطوير وانشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب وتوسيع حقول اخرى واستكشاف وحفر الابار، وتقدر التكاليف السنوية لصيانة الابار النفطية العراقية بـــ١٧٥ دولار امريكي للبرميل سنوياً للمحافظة على نفس الانتاج، واذا ما اراد العراق زيادة طاقته الانتاجية فيجب عليه زيادتها لتصل الى ١٠٠٠٠ دولار امريكي لكل برميل في المتوسط سنوياً وهي تكلفة اعادة تأهيل الطاقة الانتاجية لمستواها السابق في عام١٩٩٠ (٣٤) ومن ذلك فان زيادة الطاقة الانتاجية النفطية تحتاج الى استثمارات رأسمالية كبيرة تقدر بـــ(٣٠) مليار دولار ويضاف اليها الاستثمارات اللازمة للتعويض عن التراجع الطبيعي لانتاج الابار.

وتقدر احصاءات اخرى استثمارات القطاع النفطي لاصلاح منشآته وخطوط امداداته بـــ٥٠ مليار دولارا [٣٥].

واذا لم تتوفر الاموال اللازمة محلياً لاستخراج النفط وزيادة طاقة العراق الانتاجية، فلابد من اللجوء الى مصادر خارجية، اما عن طريق الاقتراض الخارجي وهذا يعني تقاسم جزءاً من ايرادات النفط بسبب ارتفاع الفوائد المترتبة على الدين الخارجي، وان هذا المصدر صعب بسبب تضخم الديون الخارجية التي تقدر بـــ ١١٩ مليار دولار[٣٦] فضلاً عن صعوبة الاعتماد على هذا المصدر مقارنة بالمبالغ الطائلة التي تحتاجها عملية تطوير القطاعات المختلفة للصناعة النفطية، ثم ان الاقتراض الخارجي يتطلب حتماً تقديم ضمانات للجهة المقترضة، فما هي الضمانات التي يستطيع العراق تقديمها في هذه المرحلة غير احتياطه النفطي. وحتى لو توفر جزء من هذه الاموال عن طريق القروض الخارجية فستكون مشكلتها اكبر في المستقبل اذ لعبت القروض الخارجية دوراً مخرباً لاقتصاديات الدول النامية خلال العقود الثلاثة الاخيرة، فهذه القروض والفوائد المترتبة عليها تشكل اكبر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، و انها من اكثـــر التحديات التي تواجهه الاقتصاد الدولي[٣٧].

ونظراً لقلة الموارد المالية وصعوبة الاقتراض من الخارج فأن من الضروري الحصول على موارد محلية لسد هذه الاستثمارات الضخمة عن طريق بيع المشاريع العامة وتحويل جزء من مشاريع القطاع النفطي العام الى القطاع الخاص وذلك لتقليل من العبء الاداري الذي تتحمله الدولة وتقليل الدعم المالي وتوفيرمبالغ يمكن استخدامها لتطوير مشاريع نفطية اخرى اكثر اهمية .

٥-انخفاض انتاج النفط

عانى القطاع النفطي خلال العقدين الماضيين وما زال من صعوبات وتحديات جســيمة ادت الى انخفاض مستوى كفاءة الانتاج ويرجع سبب ذلك الانخفاض الى عوامل عديدة اهمهــا الاحوال السياسية التي مر بها العراق وتذبذب السياسية الاقتصـــادية وقــدم الالات والمعــدات وعوامل تتعلق بالاخفاق الاداري وانعدام الاستراتيجية النفطية فضلا عن الضغوط التي مارستها الادارات الامريكية متمثلة بالحظر الاقتصادي الذي فرضته على العراق لمدة ثلاثة عشر عاما" [٣٨]فقدانخفضت الطاقة الانتاجية للنفط في العراق من ٣,٨مليون برميلا يوميا" عام ١٩٧٩الـــى ٢,٦ مليون برميلا يوميا" عام ١٩٨٠ بسبب ظروف الحرب الايرانية العراقية وانخفض الى ١,٤ مليون برميل يوميا" عام ١٩٨٥ بسبب اهمال القطاع النفطي وانخفاض الطلب على النفط فــي السوق الدولية وفي بداية عقد التسعينات انخفض الانتاج النفطي الى ادنى مستوى له ولكن بعــد

عام ١٩٩٦ارتفع نتيجة العمل بمذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة وكانت قبل احتلال العراق ٢,٨مليون برميل يومياً ويمكن ملاحظة تطور الانتاج النفطي خلال الفترة السابقة من خلال بيانات الجدول (٢).

الجدول رقم (٢)

انتاج العراق من النفط الخام للسنوات (١٩٨٠-٢٠٠٣)(الف برميل /يوم)

السنوات	الانتاج
١٩٨٠	٢٦٤٦
١٩٨٥	١٤٠٤
١٩٩٠	٢٠٥٦
١٩٩١	٢٧٩
١٩٩٢	٥٢٦
١٩٩٣	٦٦٠
١٩٩٤	٥٦١
١٩٩٥	٥٨٨
١٩٩٦	٦١٠
١٩٩٧	١١٩٠
١٩٩٨	٢١٠٩
١٩٩٩	٢٥٠٧
٢٠٠٠	٢٧١٥
٢٠٠١	٢٧٥٩
٢٠٠٢	٢٠٠٠
٢٠٠٣	١٣١٥
٢٠٠٤	١٤٠٠
٢٠٠٥	١٧٠٠

Source:١-bulletill opec -july ٢٠٠٠.p١٦.

٢-Bulletill opec -july ٢٠٠٤.p٢١

٣-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ ارتفاع الفجوة بين الانتاج والاحتياطي فبينما يملك العراق ١٢٪ من مجموع الاحتياطي العالمي النفطي نجده ينتج ٣%فقط من الانتاج العالمي لذا لا بد من زيادة الانتاج النفطي العراقي لاعتماد اقتصاده على ايرادات هذا القطاع بشكل كبير .

٦-ازمة المشتقات النفطية في العراق

لم يكن العراق يعاني من ازمة المشتقات النفطية في الفترة السابقة لا في فترة الثمانينات خلال الحرب العراقية -الايرانية ولا حتى فترة الحصار الاقتصادي الذي شحت فيه معظم السلع من السوق فرغم انخفاض كفاءة المصافي في عقد التسعينيات بسبب عمليات التحوير وقلة المواد الضرورية لعمليات التصفية فقد كانت تجهز السوق المحلية باحتياجاتها الاان هذة الازمه حدثت بشكل كبير وظاهرة لم يشهدها الاقتصاد العراقي واصبح البحث عن البنزين والنفط احد همـــوم المواطنين العراقيين تضاف الى همومه الاخرى وظهرت السوق السوداء للبنزين والنفط واصبح المواطن يشتريها بعدة اضعاف من خارج محطة البنزين ويرجع السبب في هذة المشـــكلة الـــى وجود تجارة غير مشروعة لتصدير بعض المشتقات النفطية (تهريب المشتقات النفطية وخاصة البنزين وزيت الغاز) فضلا" عن انخفاض طاقات المصافي العراقية بســـبب اعمـــال التخريـــب والفوضى الادارية التي سادت دون وصول الانتاج الى طاقة السابقة وارتفاع استهلاك المشتقات النفطية الرئيسية خاصة مادة البنزين التي تقدر ب ٢٠ مليون لتر يوميا" بســـبب ارتفـــاع عـــدد المركبات التي تعمل محركتها بالبنزين وغياب النظام الجمركي الوافي وفـــتح الحـــدود علـــى مصراعيها اضافة الى الفرق السعري مابين السوق العراقي واسواق الدول المجاورة[٣٩] حتـــى اصبح العراق مستورد الى المشتقات النفطية من دول الجوار وبكميات كبيرة اذ تقدر اســـتهلاك العراق من البنزين ب ٢٠ مليون لتر بنزين يوميا" منها ١٢مليون لتر انتاج المحلي ،وما تبقـــى (٨ مليون لتر) استيرادا" وقدرت كلف شراء المنتوجات النفطيـــة بحـــوالي ٢٢ مليـــون دولارا" شهريا" لاستيراد المنتجات النفطية او٢,٤ مليار دولار سنويا[٤٠] وهو مايعادل تقريبـــا" ١٥٪ من دخل النفط السنوي وهذا ما يمثل هدر في ثروة البلاد.

٧-الجانب الامني

بعد تعرض القطاع النفطي الى عملية التخريب اعطت شـــركة هـــاليرتون الاميريكيـــة بالتعاون مع وزارة النفط العراقية اهتماما" كبيرا" لمسالة الامن عبر تعليق ١٤ الف شـــرطي لحراسة منشات النفط وخطوط الانابيب اضافة الى اعتماد تكنولوجيا الكاميرات الخاصة برصيد عمليات التخريب واستخدام معدات الجيش والطائرات في متابعة اعمال الحراسة[٤١].

لقد كان الوضع الامني سببا مباشرا لعدم تنفيذ شركات النفط العالمية (١٥٢) الى اعمال في العراق فبعد ان كانت هذة الشركات متلهفة للاستثمار في النفط العراقي تراها لا تاتي بسبب الوضع المتدهور ولانها لا تريد ان تخسر معداتها وتعرض كفاءاتها الى الخطر فهذة الشـــركات اعلنت صراحة انها ترغب في المساهمة في انعاش صناعة الـــنفط فـــي الـــبلاد الا انهـــم لا

يستطيعون القيام بذلك الا في ظل حكومة شرعية ذات سيادة[٤٢] ومن ثم يكون العامل الامني دافع للخصخصة بعض جوانب الصناعة النفطية لتخفيف العبء الاداري والامني على الدولة واعطاء هذه المهمه للقطاع الخاص .

٨-**التاثير الدولي وعمل الاحتلال** :في ضوء التدهور المالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات العراقي وتفاقم المديونية وفشل خطط التنمية في العراق تأتي نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كحل للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها إذ أصبحت هذه النصائح تتسم بأهمية بالغة في ضوء العولمة الاقتصادية التي ساعدت على الانفتاح الاقتصادي اذ تعمل نصائح صندوق النقد الدولي إلى احداث تغييرات هيكلية للصناعات النفطية والبتروكيمياوية تتراوح بين التوسع في سياسات السوق واطلاق الخصخصة وتحرير الاستثمارات الاجنبية في مناطق كانت مغلقة أمامها لقد أعطت ظروف الاحتلال الأمريكي الفرصة الولايات المتحدة لتحجيم القطاع العام والتحول بشكل سريع للقطاع الخاص المرتبط بالخارج إذ أن الخصخصة والية السوق والمنافسة محور السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأداء هامة من أدوات تحقيق العولمه الاقتصادية خاصة وان الدافع الرئيسي وراء حرب العراق كانت الحصول على مواردة النفطية،أن الولايات المتحدة تعزم خصخصة انتاج النفط واكتشافة وحجتهم أن الخصخصة هي السبيل الوحيد إلى إنقاذ صناعة النفط في البلاد ، ان هذا الاجراء سيدعوا شركات كثيرة للتنافس على الانتاج لكي تحصل على عقود استكشاف وهو ما يتح للعراق ان يحصل على افضل العروض اللازمة لاعادة تاهيل حقول النفط توليد امدادات ممكنه ومن ناحية اخرى فان من شأن هذا الامر ان يمنح الشركات الامريكية مميزات غير عادلة على المؤسسات الاخرى اذ تسعى شركات النفط الامريكية وخاصة هاليبرتون وبكتل للحصول على حصة الاسد في قطاع النفط ومن شأن هذا الاجراء ان يحطم الملكية الجماعية لهذة السلعة العامه[٤٣].

ثالثاً:مخاطر خصخصة القطاع النفطي

يمكن ان نبين مخاطر خصخصة القطاع النفطي من خلال بعض الاعتبارات الاتية:-

١- هناك فرق شاسع بين الخصخصة القائمة على ضرورة وطنية اقتصادية وبين عمليات بيع الممتلكات العامة الى الشركات الاجنبية بأثمان بخسة، فمن الناحية النظرية تهدف الخصخصة الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية وصولاً لرفع حجم الناتج الاجمالي المحلي لذا فالخصخصة كهدف اقتصادي وطني يجب ان تستند على اعتبارات اقتصادية وطنية وان تتم وفقاً لجدول زمني منسجما مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة[٤٤] وخاصة في قطاع حيوي تعتمد عليه الدولة اعتماداً اساسياً.

٢- ان عملية الخصخصة ليست عملية سهلة بل انها عملية متشابكة وحتى تحقيق نتائج ايجابية اقتصادياً واجتماعياً ينبغي توافر ظروف سياسية واقتصادية وتشريعية واجتماعية وادارية مستقرة وملائمة كذلك تفترض وجود مناخات ديمقراطية متسامحة ووعي سياسي واجتماعي واقتصادي واسواق مالية ومؤسسات ائتمانية فاعلة وقطاع خاص كفوء وموارد بشرية مؤهلة وسوق تسودها المنافسة وبيوت خبرة قادرة على اجراء تقييم سليم للأصول المراد تحويلها للقطاع الخاص، فلا يمكن للصناعة النفطية العراقية بعد كل الجهود والتطور الحاصل في صناعتها النفطية ان تتحول الى القطاع الخاص في ظل ظروف غير مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فالمعروف ان عمليات الخصخصة تجري في ظل اقتصاد مستقر نسبياً ووجود سوق وطنية الاوراق المالية مكتملة التداول وذلك لتحقيق اهداف الخصخصة وعلى رأسها تمكين القطاع الخاص الوطني من تولي إدارة هذه المنشآت وفقاً للاليات التي يعمل فيها اقتصاد السوق الحرة ولا يمكن تحقيق الخصخصة في ظل ظروف سياسية متقلبة لا تفسح المجال لدراسة وافية للاحتمالات الممكنة ولا يمكن تحقيقها بدون الشرعية والشفافية الضرورتين.

٣- النفط هو ثروة غير قابلة للتجدد واي انتاج مفرط في المستقبل من شأنه ان يشل او يستنزف هذه المادة الناضبة وفي غياب سلطة مركزية لادارة هذا المورد تؤدي وظيفتها جيداً من الصعب ان تتسب قيمة مؤكدة للنفط في الوقت الحاضر، كما ان أي مخطط لخصخصة الصناعة النفطية في الظروف الحاضرة من شأنه ان يضر بمصلحة الاجيال العراقية القادمة[٤٥].

٤- على العراق ان لا يقع في الفخ ويحول صناعته النفطية الى القطاع الخاص المرتبط بالخارج فحتى الدول الصناعية الكبرى لم تتخل عن دعمها للشركاتها وبدون هذا الدعم لم تكن لتحقق ارباحاً طائلة ولم يكن لها ان تتغلغل في الاقتصاد العالمي وتنشر فروعها في كافة انحاء العالم فالدولة في النظام الرأسمالي دوراً فاعلاً في النشاط المذكور.

٥- غالباً ما يعتمد المراقبون على الكميات المصدرة من النفط الخام ودرجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية كمؤشر لصحة القطاع النفطي في القطر، لأن هذا المؤشر لا يمكن اعتماده بالدرجة الاساسية بسبب عدم امكانية تشغيل خطوط التصدير عبر تركيا لاسباب أمنية كذلك فمن الصعب اعتماد حجم صادرات النفط الخام كمؤشر لحالة المكائن والمنشآت الانتاجية والطاقة الممكنة فعلاً وان استمرار العراق باستيراد المنتجات النفطية قد لا يعني بالضرورة عدم صلاحية المصافي وعليه فمن الصعب الحكم على حالة القطاع النفطي[٤٦].

٦- من الناحية النظرية تقسم الصناعة النفطية اولاً الى صناعة استخراج النفط وهي موجهه لتصدير النفط الخام وثانياً المنشآت الخدمية وتشمل صناعة تكرير النفط الى مشتقاته فاعندما نتكلم عن خصخصة قطاع النفط – يجب ان نفصل بين هذين الجانبين، فالبنسبه للمنشآت الخدمية فهذه المنشآت هي اساساً تحويلية وخدمية ولا تتعلق ملكيتها بموضوع السيادة والثروة الوطنية فقد يكون هذا الجزء من القطاع النفطي قابلاً ليكون قطاعاً مختلطاً وحتى بمشاركات أجنبية، هذا مع ضمان تأمين المنتجات النفطية والخدمات المتعلقة بها للظروف الطارئة ومتطلبات الامن الوطني واستراتيجياته، ان فتح الباب للمشاركة في هذه العمليات سيساعد على توفير بعض من الاستثمارات المطلوبة والتسريع في تأمين الخدمات المهمة جداً لافراد الشعب وعملية التنمية المطلوبة.

اما الى حقول النفط ومكامنها ومنشأتها، فالحال يختلف فلا يمكن خصخصة قطاع انتاج النفط لأنه يتعلق بالثروة الوطنية وهذا ملك الاجيال ولا يحق لأحد مهما كانت سلطته ان يفرط بهذا الحق ويمكن ان يعد احتياطي النفط هو قاعدة مادية لتطوير الاقتصاد في الوقت الحاضر، اضافة الى أهمية هذا النشاط الاستخراجي والتصديري في الاقتصاد العراقي ومن ثم ان اعطا جزء من احتياطي العراق يعني اعطا جزء من حرية العراق السياسية والاقتصادية وتحويلها بيد الشركات مالكة الاحتياطي وعليه فان امتلاك الحكومة للصناعة النفطية والاسهام الكبير في معظم عملياتها الاستراتيجية يتيح لها حق السيطرة والتوجه والتخطيط الطويل الامد بشكل لا يوجد له مثيل في القطاع الخاص حيث لديها مصلحة مباشرة في خلق فرص عمل جيدة وتوفير الامن الاجتماعي وتوزيع فوائد وايرادات النفط بشكل كفؤة فالدولة هي الجهة الوحيدة التي تضمن هذا الهدف.

وعلى العمومً يمكن القول ان خصخصة القطاع النفطي في هذه الظروف ودون مراعاة النقاط السابقة ستؤدي الى شكوك حول شرعية البرنامج بالكامل واتهامات بالفساد وعدم الشفافية.

٧- أن خصخصة قطاع النفط العراقي يستخدم كاداة لاضعاف منظمة الاوبك، اذ غالباً ما يرتبط التحول للقطاع الخاص بقدوم شركات النفط الاجنبية. وبالطبع ان تلك الشركات قد تشترط لقيامها بالاستثمارات المطلوبة توفر الضمان الكافي ضد التأميم وتمكنها من تحويل ارباحها واستثماراتها للخارج وعدم فرض ضرائب وحماية براءات التكنولوجية التي تملكها والالتجاء الى التحكم الدولي لفض المنازعات وبذلك تصبح مشاركة الشركة الاجنبية في ملكية النفط قيداً على حرية الدولة وخاصة عند تحجيم انتاجها متى اقتضت حاجة السوق وفقا لحصص الاوبك وتثير مشكلة من يتحمل عبء الطاقة المغلقة[٤٨].

أن اخطر ما يواجه مستقبل الصناعة النفطية هو البدء بحرب الاستيلاء على اكبر مخزون عالمي من النفط اذ تقوم الشركات النفطية الاحتكارية بالاتفاق مع الدول المنتجة للنفط على شراء جزء من الاحتياطي النفطي خاصة بعد ان اتسعت حركة التجارة الدولية في الاحتياطي النفطي المخزون في باطن الارض .اذ تضطر الدول النفطية تحت ضغوط اختلال اقتصادها لبيع ثروتها المخزونة للغير وكما حصل في نيجريا والجزائر اذ باعت هاتين الدولتين جزءً من احتياطها النفطي الى الشركات الاجنبية وهذا ما تسعى اليه شركات النفط العالمية في تحويل عقود الامتياز الحالية للبحث والكشف الى عقود شراء الاحتياطي لامر الذي يعني المشاركة المستقبلية في تملك جزء من هذه الثروة وهي في باطن الأرض[٤٧].

من أسباب الدعوة للخصخصة هي توفير رأس المال والتكنولوجيا اللذين يفتقر اليهما قطاع النفط العراقي لانه يمكن للعراق ان يوفر هذين الجانبين دون الخصخصة نظراً لضخامة احتياطية النفطي وكون نفقات الانتاج مازالت من ادنى النفقات في العام وجدير بالذكر ان شركات نفطية عديدة وقعت عقوداً لتطوير الموارد النفطية في العراق ففي التسعينات أي في ظل العقوبات الاقتصادية رغم بقاء قطاع النفط حكومياً وبدون التحول للخصخصة.

المبحث الرابع: مستقبل الصناعة النفطية

ستحدد ثلاثة عوامل على الاقل مسار التطور المستقبلي لصناعة النفط العراقية:-

١- المتطلبات التقنية والمالية لتطوير القطاع النفطي.

٢- رد فعل البلدان الاعضاء في (أوبك) إزاء عودة النفط العراقي للدخول الى سوق النفط العالمية.

٣- المدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن نفطه وما يصدره منه.

يتطلب العراق موارد تقنية ومالية واسعة النطاق لاعادة تأهيل قطاعه النفطي ورفع الانتاجية الى ٣,٢مليون برميل يومياً التي كان ينتجها في اواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات من القرن العشرين ولابد من أن يكون العراق قادراً في الاجل القصير على استعادة مستوى إنتاج يومي يعادل ٢ مليون برميل على وجه السرعة. اما التوسع في الانتاج ليصل الى ٦ ملايين برميل يومياً فيستغرق ٣ -٥ سنوات على الاقل ويتطلب ٣٠ - ٤٠مليار دولارا فهناك احتياجات ومتطلبات واسعة لإنشاء منافذ تسويقية أكثر سعة وإمدادات الأنابيب النفطية، وتطوير وإنشاء حقول نفطية وعمليات تنقيب بالإضافة إلى البنى التحتية النفطية الأخرى وجهود تنقيب وتوسيع في حقول مجنون. وكذلك هناك استثمارات مالية مطلوبة في حقول بزركان وكركوك ورميلة نهر عمر والخباز وأبو غريب، فضلا عن حقول القرنه التي يؤمل أن تصل قدرتها الإنتاجية

المستقبلية إلى مليون برميل يومياً من مستوياتها إلى ٢٥٠ ألف حالياً وإذا ما استطاعت شركة (سلا فنيفت) الروسية من بدء أعمال الحفر والإنتاج لحقل (الحيس) الذي حجمه مليار برميل فان العراق يستطيع إضافة ١٥٠ ألف برميل يومياً خلال السنوات الثلاث القادمة من هذا الحقل، كذلك هناك اتفاق سابق مع شركة (توشال ألف) الفرنسية والتي يمكن من خلالها تطوير حقل مجنون الذي يتوقع أن يحتوي ما بين١٥-٢٥ مليار برميل كاحتياطي ،وكما يتوقع أن يصل إنتاجه إلى ٦٠٠ إلف برميل يومياً خلال الفترة المقبلة فان العراق يمكن وبمساعدة (توتال ألف) من إيصال الإنتاج إلى ٢مليون من هذا الحقل، كذلك يمكن رفع طاقة حقل نهر عمر إلى تقديراته الأولية البالغة ٤٠٠ ألف برميل يومياً والذي يصل حجم الاحتياطي فيه إلى ٦ مليار برميل.

هناك الكثير من المشاريع النفطية التي يتمكن من خلالها العراق زيادة عوائده منها حقل الخمسة مليارات برميل (حلفاوية) وحقول ما تحت المليارين برميل مثل (الناصرية وحمرين و الغراف والخور مالة) فضلا عن اكثر من ٢٥ حقلاً جديداً، واكثر من ١٠٠ منطقة يتوقع أن تحوي على النفط فان مستقبل العراق النفطي[٤٨] مزدهر إلا أن زيادة إنتاج العراق ليصل الى ٤ او ٦ ملايين برميلا يومياً يمكن ان يثير ردود فعل من اعضاء منظمة الاوبك وقد يؤدي الى زيادة عرض النفط في السوق الدولية مما يؤدي الى انخفاض الاسعار وهو ما تحاول دول الاوبك تخفيضه والمحافظة على سعر مستقر نسبياً[٤٩]. الا ان زيادة الانتاج يتطلب جوانب كثيرة فلا يمكن زيادة طاقته الانتاجية دون التطرق الىالتصدير او ذكر منافذه المحتملة او دون التطرق الى كيفية ادامة هذه الطاقة ودون توفير التمويل الكبير لتأهيل المنشأت الحقلية ومنها معدات الحقن المائي في المكامن التي عانت من استنزاف غير مقبول لطاقاتها الامر الذي ادى وحسبما يؤكده المختصون الى خسارات مكمنية كبيرة[٥٠] فلا يمكن زيادة الانتاج الا بعد ما يضمن تطبيق الاسلوب السليم المتعارف عليه وعدم زيادة الانتاج الا بعد توفير ما يتطلبه ذلك من خدمات مكمنية ومنشآت حقلية كفوءة.

كما لا يمكن استقراء مستقبل الثروة النفطية العراقية بمعزل عن التطورات السياسية والامنية وشكل الحكم في البلاد بعد الحكومة الثابتة وهل انه سيكون استقلالاً حقيقياً ذا شفافية او استقلالاً شكلياً يحيطه بعض الغموض وما هي علاقة الولايات المتحدة الامريكية في مستقبل النفط العراقي فامريكا تريد السيطرة على نفط العراق حتى لو بصورة غير مباشرة من خلال شركاتها العالمية، والحصول على مورد نفطي مستمر وباسعار مخفضة وبكميات متزايدة وذلك لاستمرار رفاهيتها ولكونها اكبر مستهلك للطاقة في العالم في الوقت الحاضر وفي المستقبل على استمرار

مؤشرات متوقعه، ان يصل استهلاك الولايات المتحدة في سنة ٢٠٢٥ الى حوالي٣٠ مليون برميلا يومياً من النفط الخام بمقارنة بـ١٩،٧مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥[٥١].

كذلك رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على اكبر ثاني احتياطي في العالم والتحكم بالسياسة النفطية العالمية بما يضمن لها استمرار زعامتها على العالم والضغط على التكتلات الاقتصادية الاخرى وخاصة الاتحاد الاوربي واليابان التي تعتمد بشكل اساسي على استيراد النفط الخام من الخارج.

الاستنتاجات

١-يحتل قطاع النفط في العراق أهمية كبيرة في سوق النفط العالمية من حيث الاحتياطي الذي يقدر بثاني احتياطي في العالم وانخفاض تكاليف الانتاج وارتفاع نسبة النضوب في وقت يزداد الطلب على النفط وتقل فيه احتياطيات العالم ومن جانب اخر يعد القطاع النفطي المحرك والمصدر لرئيسي للاقتصاد العراقي .

٢- يعد العراق من أوائل الدول التي سعت إلى بناء صناعة نفطية قائمة على أساس وطني وقد حققت تطوراً كبيراً في هذا المجال واستطاعت ان تنفذ الكثير من المشاريع المهمة وتكوين كوادر على مستوى مهم من الكفاءة .

٣-تعرضت الصناعة النفطية في العراق الى إضرار كبيرة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي مما اضعف من الطاقة الإنتاجية وتوقف الكثير من المشاريع وانخفاض التطور التكنولوجي وضخامة الاستثمارات الضرورية لتطوير هذا القطاع .

٤-ان الدعوة لخصخصة قطاع النفط كحل للتخلص من بعض المشاكل في هذا الوقت يتعرض لكثير من الصعوبات ويفتقر إلى عدد من الإجراءات الضرورية لهذا التحول خاصة في صناعة استراتيجية يعتمد عليها اقتصاد القطر بشكل أساسي.

٥-ان مستقبل الصناعة النفطية العراقية يمكن ان يكون زاخرويتمكن ان يحتل مكانة متميزة في سوق النفط الدولية في حال توفر الامكانات المادية الفنية والادارية المطلوبة وحتى دون المرور بعملية الخصخصة استنادا الى ضخامة الاحتياط النفطي .

التوصيات

في ضوء التقييم السابق وعرض أهم التحديات التي تواجة الصناعة النفطية مع أشارة إلى تطور التاريخ المؤسساتي لهذه الصناعة وأهميتها على المستوى الدولي والمحلي، يمكن اقتراح بعض التوصيات لتطوير القطاع النفطي أهمها :

١-البقاء على القطاع النفطي مملوك للدولة ، ومحاولة رفع الإنتاج من خلال تجاوز بعض العقبات والحفاظ على استمرارية التشغيل وحماية العمليات الإنتاجية وتوفير بعض الاحتياجات والمعدات والمستلزمات الإنتاجية التي يمكن الحصول عليها خاصة بعد رفع الحصار الاقتصادي ودون الرجوع إلى لجنة النفط مقابل الغذاء ، اذ ان إنتاج العراق من النفط بلغ ١,٧ مليون برميلا يومياً وهو ليس بالرقم البعيد عن الكمية التي كان ينتجها قبل بدأ الحرب والبالغة ٢,٥ مليون برميلا يومياً .

٢- الاعتماد في تطوير الاستثمارات النفطية على عقود الخدمات وبيوت تمويل أجنبية او التعاقد مع أحدى الشركات العالمية حول إمكانية تطوير المكامن النفطية العراقية او السماح للشركات الأجنبية بإنشاء فروع لشركات داخل العراق او إمكانية الاستثمار بالاشتراك مع الشركات الأجنبية في قطاع الاستخراج والخدمة وذلك للحصول على التكنولوجيا المطلوبة .

٣- لغرض ضمان وصول المشتقات النفطية إلى المواطن تتم التوسعة في بناء محطات توزيع الوقود لصالح القطاع الخاص العراقي على ان تشيد ضمن الشروط والمواصفات العالمية وعوامل البيئة وتحت اشراف الدولة والبناء والتنفيذ من قبل شركة المشاريع النفطية مقابل ثمن يدفعه المستثمر العراقي مع التوسعة في بناء مستودعات وقود في محطات او بالقرب منها لأغراض تمويل المحطات .

٤-ضرورة تطوير الجهاز الإداري لوزارة النفط والشركات التابعة له ومحاولة التخلص من السلبيات المتمثلة ب(المركزية والروتين الجامد والبيروقراطية وسوء التخطيط وسوء توزيع العاملين والمحسوبية والنزعة التسلطية وتفشي الفساد والرشوة والنظرة إلى المراكز الحساسة على أنها مواقع للكسب والثراء).

الهوامش والمصادر :

١- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اوابك لعام ٢٠٠٥

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٢ -٢٠٠٤، ص٢٨٨ .

٣-أنور يوسف العبد الله ،دور النفط والغاز في القرن الجديد من الألفية الثالثة ،النفط والتعاون العربي ،المجلد ٢٦،العدد٦٢ ، ٢٠٠٠، ص٥٣ .

٤- جان فرانسو ، بانورما ٢٠٠٠ ،النفط والتعاون العربي ،المجلد ٢٦ ،العدد ٩٣ ،٢٠٠٠ ،ص١٦٣ .

٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ .

٦- جان فرانسو، مصدر سابق ،ص١٤٣ .
٧-أنور يوسف العبد الله ،النفط وتعاون دول مجلس التعاون العربي،النفط والتعاون العربي،العدد٦٤ ،٢٠٠٠ ،ص٥٤.
٨-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ .
٩- جليل شيعان ، الابتزاز الأمريكي ، وعولمة موارد العالم ، القادسية ، العدد ٢٢٦١ ،٢٣/١١/٢٠٠٠ .
١٠- حسين عبد الله جوهر ،عبد الله يوسف ، الخليج ومحاولت الهيمنة العالمية على منابع النفط ، افاق استراتيجية،العدد٥ ، ٢٠٠٠ ،ص٢٥ .
١١- ناظم محمد نوري ، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي ،بيت الحكمة ، ١٩٩٧ ،ص٢٢ .
١٢- تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرين ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ١٩٩٥ ،ص٥٤ .
١٣- عماد عبد اللطيف سالم ،الدولة والقطاع الخاص في العراق ،بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠١ ، ص١٢٤ .
١٤- سالم توفيق النجفي ،مستقبل التنمية ، المستقبل العربي ،العدد٣٠٥ ،٢٠٠٤ ،ص٨٨ .
١٥-المصدر نفسة ،ص٩٠ .
١٦- عماد عبد اللطيف سالم ،مصدر سابق ،ص١٨٢.
١٧ رمزي سلمان ،السياسة النفطية ، المستقبل العربي ،العدد٣٠٥ ،بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٩٩
١٨-. عباس النصراوي ، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ،دار الكنوز الادبية ،بيروت ،١٩٩٥ ،ص٢٦ .
١٩- عبد الستار محمد العلي ،الطاقة وصناعة النفط والغاز في اقطار الخليج العربي ،مركز دراسات الخليج العربي ،جامعة البصرة ،١٩٨٥،ص٣٠١.
٢٠- عباس النصراوي، مصدر سابق ،ص٢٦ .
٢١- عبد الستار محمد العلي ، مصدر سابق ،ص٣٠٢-٣٠٤
٢٢-. رمزي سلمان ،مصدر سابق ،ص٩٩.
٢٣- عباس النصراوي ،مصدر سابق ،ص٢٦.
٢٤ - - د. صديق محمد عفيفي، التخصص واصلاح الاقتصادي المصري، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية، جريدة الاهرام.
٢٥- د. مدحت محمد العقاد، مشاكل التحول الى القطاع الخاص في الدول النامية، دراسة للسياسة والتجارب، ١٩٩١، ص٥١.
٢٦- عباس النصراوي، مصدر سابق، ص١٣٢.
٢٧- عبدالعزيز سالم، ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاديات الوطن العربي، جامعة عدن، ١٩٩٧، ص٥.
٢٨- الخصخصة مراحل التحول والاثار المحتملة، اقتصاديات السوق العربي، العدد ١٠، ١٩٩٧، ص٥٤.
٢٩- رمزي سلطان، مصدر سابق، ص١٠٠.

٣٠- حسين عبدالله، موقف الدول المصدر للنفط من ضرائب الكربون،النفط والتعاون العربي،المجلد١٨،العدد٦٧،١٩٩٣، ص٣٨.

٣١- د. محمود عبدالفضل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص٤٤.

٣٢- المصدر السابق، ص٥٩.

٣٣- نور الدين فراج، تمويل مشاريع النفط والغاز في الدول العربية، النفط والتعاون العربي، م ٢٤، ع٨٥، ٢٠٠٠، ص٢٦.

٣٤- المصدرنفسة.

٣٥-www.AsharqAlwast

٣٦- عاطف قبرص، مصدر سابق، ص

٣٧- سعد داود، الاصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق من الانترنت
www.ssnp.inf

٣٨- سعد داود، الاصلاحات الاقتصادية، مصدر سابق،

٣٩- لمى مضر، ازمة المشتقات النفطية في العراق وسبل معالجتها، المستقبل العربي العدد ٣٠٨، ٢٠٠٤، ص١٧٨.

٤٠- وليد خدوري، صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية من الانترنت
www.arabictharwaproject.com

٤١- ابراهيم معروف، حالة الاقتصاد العراقي خلال عام، من الانترنت
www.AsharqAlAWsat

٤٢- وليد خدوري، صناعة النفط في العراق رؤية مستقبلية ،مصدر سابق

٤٣- عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٥٧.

٤٤- سعد داود، الإصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق، من الإنترنت. WWW.SSnp.info

٤٥- رمزي سلمان، مصدر سابق، ص١٠٤.

٤٦- عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٥٧.

٤٦-أنور يوسف العبدالله، دور النفط والغاز في القرن الجديد من الألفية الثالثة.مصدر سابق،

٤٧-د. حميد الجميلي، المحدودات والإشكاليات الراهنة للنفط العربي، آفاق استراتيجية، العدد ٥ ،ص٦٤.

٤٨-رمزي سلمان، مصدر سابق، ص١٠٤.

٤٩-المصدر السابق، ص١٠٥.

٥٠-احمد مفيد، العراق بحاجة إلى ١٤ مليار دولار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ، العدد ٢٤٦، ٢٠٠٠.

٥١- عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٥٧.